واتفقوا ايضاً ان موجد الافعال سواء كان ضرورياً او اختيارياً هو الله تعالى
ولكن مضافة للذين توجد الافعال منهم كما يقال جرى الماء واحترقت الكفار و
جاء زيد وراح عمرو **قلت** هذا الاتفاق مناف لتقسيمهم الافعال الى الضروري
والاختياري لانهم قالوا ان موجد الافعال هو الله تعالى وكل صادر عن الله تعالى
اختياري فيلزم ان تكون الافعال كلها اختيارية لانها صادرة عن الله تعالى
انتهى قال اهل السنة افعال العباد وجميع الحيوانات مخلوقة لله تعالى لا خالق
غيره وهو مذهب الصحابة والتابعين رضوان الله تعالى عليهم اجمعين **وقالت**
المعتزلة انهم موجدون لافعالهم الاختيارية وكانوا لا يتجاسرون على تسمية
العبد خالقاً الى ان نشأ الجبائي فرأى ان لا فرق بين الايجاد والخلق
فسمى العباد خالقين لافعالهم ولم يبال بخرق الاجماع **وقالت** الجبرية ورأسهم
جهم بن صفوان الترمذي وهو مذهب ابي الحسن الاشعري لا فعل للعبيد اصلاً ولا
اختيار ولا قدرة لهم على افعالهم وهي كلها اضطرارية كحركات المرتعش وحركات
العروق النابضة واضافتها الى الخلق مجاز وهي على حسب ما يضاف الى محله
لا الى محصله فعندهم جاء زيد وذهب عمرو كقولك طال الغلام وابيض الثوب
ومبنى المذهبين اعني الجبرية والقدرية اصل لهما وهو ان دخول مقدور
واحد تحت قدرة قادرين محال اعتباراً بالتمانع الذي هو دليل التوحيد
وهذا لانه ان كان مقدوراً للقادر لابد وان يحصل عندما يدعوه الداعي
الى الفعل وان لا يحصل عند ما يصرفه الصارف عن فعله فلو فرضنا مقدوراً واحداً
بين قادرين وحصل الداعي الى الفعل في حق احدهما وحصل الصارف عن الفعل

في حق

في حق الآخر لزم ان يوجد ذلك الفعل وان لا يوجد وهذا محال فالقول بوجود
مقدور تحت قدرة قادرين محال واذا عرفت هذا فالجبرية قالوا لا قدرة
للعبد على الاختراع لما تبين فكان الله مخترعها ضرورة **وقالت** المعتزلة
قدرة العبد على الافعال ثابتة لضرورة الامر بها بقوله تعالى اقيموا الصلوة
وآتوا الزكوة وغيرهما والامر للعاجز محال فانتفت قدرة الباري عنها
ضرورة ثم احتج كل واحد من الفريقين على ما ادعاه بالمنقول والمعقول
واجاب لدعواه الآخر فقال الاولون اما الاول لو كان الفعل باختيار العبد
وقدرته فاذا اختار العبد واراد ما ينقض مراد الله بان اراد العبد
واراد ما ينقض مراد الله تعالى بان اراد العبد تسكين جسم واراد تحريكه
فاما ان يقع مرادهما فيلزم جمع النقيضين او لم يقع مراد واحد منهما فيلزم
رفع النقيضين او يقع مراد احدهما دون الآخر فيلزم الترجيح بلا مرجح لان
قدرته تعالى وان كانت اعم من قدرة العبد لكنها بالنسبة الى هذا المقدور
متساويتان في الاستقلال بالتأثير في ذلك المقدور الواحد والشيء الواحد
وحده حقيقته لا يقبل التفاوت فان القدرتين بالنسبة الى اقتضاء وجود
هذا المقدور على السوية انما التفاوت في امور خارجة عن هذا المعنى واذا
كان كذلك امتنع الترجيح واما الثاني فنحو قوله تعالى الله خالق كل شيء وافعال
العباد شيء فيكون الله تعالى خالقها وقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون وامثال
ذلك كثيرة واجابت المعتزلة عن المعقول بانه عند اجتماع القدرتين يقع مراد
الله تعالى دون مراد العبد ولا نسلم ان القدرتين متساويتان في الاستقلال

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1